

الانتخابات المؤسساتية ، (نقلا عن يوسف حاريف ، معاريف ، ١٩٧٩/٨/٢١) . أما وزير الخارجية دايان فيعلن ان « جنود الجيش الإسرائيلي هم فقط الذين سيرابطون على ضفاف الأردن ، وإن يتحركوا من هنالك ستنمقرا واحداً طوال ٦ سنوات ... حتى تجري المفاوضات حول السلام مع الأردن وأيس مع م . ت . ف . اننا اصحاب البيت ، هناك [أي في المناطق المحتلة] ونحن الحكام ونحن اصحاب القرار ... انني انظر بقلق الى التشدد الذي بدأ يظهر في مواقف المصريين وحديثهم حول النوبة الفلسطينية ... بإمكانهم ان يتحدثوا كدعما شازرا . لن تكون . ولن تقوم . ولن يحصلوا على خطوة صغيرة واحدة تؤدي نحو امكانية كهذه . ان اسرائيل لم تكن مرة في موقف قوي وصلب كما هي عليه الآن في معارضتها للنوبة الفلسطينية . لدينا اتفاق ، وثيقة رسمية ، مرفوع من الرئيسين كارتر والسادات ، ينص على مرابطة الجيش الإسرائيلي على ضفة الأردن لمدة ٦ سنوات . لدينا اتفاقات كامب ديفيد ، لم ترد فيها عبارة « القدس » فيما يتعلق بالحكم الذاتي ، ولم يرد فيها اي نكر حول وقف بناء المستوطنات أو تقليصها . [كلذك] ليس في الاتفاقات اي وضع مختلف لقطاع غزة » (من مقابلة مع دايان - هارتس ، ٧٩/٨/٨) .

ان الامر المؤكد حتى الآن ، هو ان اسرائيل ، بنظامها السياسي الحالي ، لن تتزجرح عن مواقفها هذه ، واكبر دليل على ذلك هو اقدم بيفن على ايداع موضوع المفاوضات حول الحكم الذاتي لدى الحزب الديني القومي (المقدال) برئاسة وزير الداخلية يوسف بورغ ، المعروف بتطرفه السياسي .

وهكذا رجحت الإدارة الاميركية نفسها ، في وضع صعب . فالموقف الإسرائيلي يعني انه ليس هناك اي مضمون لما ورد في اتفاقات كامب ديفيد حول « الطوق المبرومة للشعب الفلسطيني » ، و « تمكين الفلسطينيين من المشاركة في تحديد مستقبلهم » . وقد ارتكبت الإدارة الاميركية « ان تنفيذ اتفاق كامب ديفيد ينصه الحربي [حسب الموقف الإسرائيلي] معناه جمود ازمي ، في معانئات الحكم الذاتي ، وان ما تم ليس سوى اتفاق منفصل اسرائيلي - مصري ، هذا اذا كان سيكتب له الاستمرار في الوجود في حال عدم تحقيق اتفاق حول [الضفة الغربية] وقطاع غزة » . [وحتى] اذا كتب له

معانئات الحكم الذاتي ، وهي مسألة الاراضي التي سيسري عليها الحكم الذاتي ، وواضح هنا ان الهدف هو ضم القدس الشرقية الى منطقة الحكم الذاتي ، ثم مسألة الرقابة النوبية التي ينبغي ان تفرض على الانتخابات وحق المطرودين من المناطق المحتلة في المشاركة فيها ، ثم مسألة حريتها وهنفا (ر . ا . ا . العدد ١٨٤٢ ، ٦ ، ١٩٧٩/٨/٧ ، ص ٣) . والرأي السائد لدى الدوائر الإسرائيلية الرسمية هو ان هدف المصريين من وراء تأجيل الحسم في هذه المسائل ، تجنب اي صدام عنيف مع الاسرائيليين خلال المباحثات ، في وقت يجري فيه تنفيذ المعاهدة الاسرائيلية - المصرية ، ويستعد الطرفان لتطبيع العلاقات بصورة كاملة .

لم ترفض اسرائيل المقترحات المصرية فقط بشأن المسائل الجوهرية ، وانما رفضت ايضا المقترحات الاميركية ، كما قدمها رئيس الوفد الاميركي المفاوض جيمس ليونارد في معانئات الاسكندرية . فقد كشف بيفن ان الوفد الاميركي تقدم بازيمية مقترحات (احدها خاص بالاميركيين والثلاثة الأخرى هي مقترحات مصرية في الأصل لقيت دعماً من جانب الاميركيين) ، تتمثل في فرض رقابة نوبية في الضفة الغربية اثناء الانتخابات ، وهو ما لم يرد ابدأ في اتفاقات كامب ديفيد ، ثم تأييد الموقف المصري القائل بوجوب ضم القدس الشرقية الى منطقة الحكم الذاتي ، ومنح صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري وحق التصويت للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية (من حديث لبيفن امام كتلة ليكود ، هارتس ، ١٩٧٩/٨/٢١) . الا ان المبعوث الاميركي الخاص لمعانئات الحكم الذاتي روبرت شتراوس ، نفي ان يكون على علم بهذه المقترحات اثر الضجة التي اثيرت ضدها في اسرائيل .

الاختلاف في الموقفين الاميركي والاسرائيلي

لم تسفر معانئات الحكم الذاتي ، المستمرة منذ بضعة شهور ، عن تغيير ينكر في الموقف الإسرائيلي . فبيفن يواصل قوله « ان الحكم الذاتي يسري على السكان فقط ، وبما انه ليس [هنالك] سوى « مجلس اداري » ، فانه لا يمكن ، في أي حال من الاحوال منحه سلطات تشريعية . ويسري الحكم الذاتي على سكان [الضفة الغربية] وقطاع غزة ، ولذلك لا يحق للفلسطينيين خارج [الاراضي المحتلة] المشاركة في